الجزء الثاني

استعراض حالة الأغذية والزراعة في العالم

الجزء الثاني

استعراض حالة الأغذية والزراعة في العالم

في الفترة الممتدة من سنة ٢٠٠٧ إلى سنة ٢٠٠٩، أدت أزمة أسعار المواد الغذائية التي تلتها الأزمة المالية والانكماش الاقتصادي العالمي إلى دفع عدد الجياع وناقصي التغذية في العالم إلى مستويات غير مسبوقة، بحيث بلغ ذروته في سنة ٢٠٠٩ وتجاوز المليار نسمة.[٢٣] وفي النصف الأول من سنة ٢٠١٠، بدا أن أسواق السلع الزراعية في العالم دخلت عهداً أكثر هدوءاً. فقد ظلّت أسعار المواد الغذائية والسلع الزراعية مرتفعة، وإن كانت قد انخفضت من الذرى التي كانت قد بلغتها في سنة ٢٠٠٨، في حين أنّ الاقتصاد العالمي بدأ يتعافى من الانكماش.

ومع ذلك، توجد شواغل متزايدة بشأن شدة تقلُّب الأسواق. فقد تفاقمت هذه الشواغل اعتباراً من شهر يونيو/حزيران حتى شهر أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠، عندما ارتفعت أسعار الحبوب – وبخاصة أسعار القمح والذرة – نتيجة لانخفاض الإمدادات منهما بسبب الجفاف في الاتحاد الروسي ودرجات الحرارة المرتفعة وغزارة هطول الأمطار في الولايات المتحدة الأمريكية. وأثناء أزمة أسعار المواد الغذائية، اتخذ عدد كبير من الحكومات عدداً من الإجراءات غير المنسقة على صعيد السياسات بقصد كفالة توافر إمدادات كافية في الأسواق المحلية، وذلك من خلال جملة إجراءات من بينها فرض حظر على التصدير وفرض قيود أخرى على الصادرات. وفي حقيقة الأمر، أدى الكثير من هذه الإجراءات إلى تفاقم تقلب الأسعار في الأسواق الدولية.

ويتناول هذا الجزء من التقرير مستويات الجوع في العالم واتجاهاته في سياق التطورات التي شهدتها مؤخراً الأسواق الزراعية والاقتصاد العالمي. وهو يستعرض الاتجاهات الحديثة في إنتاج الأغذية والمنتجات الزراعية واستهلاكها وتجارتها في العالم ويناقش التطورات التي تشهدها الأسعار في الأسواق الدولية والمحلية للمواد الغذائية. ويركز التحليل على تزايد القلق بشأن تقلب الأسعار وقدرة الأسواق على تحمُّل هذه التقلبات بالإضافة إلى التقلبات الاقتصادية.

اتجاهات نقص التغذية[٢٤]

تتوقع منظمة الأغذية والزراعة، مع تحسُّن آفاق الاقتصاد العالمي وانخفاض أسعار السلع الغذائية، أن ينخفض عدد ناقصي التغذية في العالم في سنة ٢٠١٠ إلى ٩٢٥ مليون نسمة، بعد أن كان عددهم قد بلغ ذروته في سنة ٢٠٠٩ بما يبلغ ١,٠٢٣ مليار نسمة (الشكل ١٧). وعلى الرغم من هذا الانخفاض المحمود في الجوع في العالم، يظلّ عدد ناقصي التغذية مرتفعاً بدرجة لم تعد مقبولة، بحيث يمثّل ثاني أعلى عدد لناقصي التغذية منذ أن بدأ تدوينه في سجلات منظمة الأغذية والزراعة.[٢٥]

ويشكّل الانخفاض الذي حدث في سنة ٢٠١٠ انحساراً للاتجاه الصعودي المتواصل الذي لوحظ منذ الفترة ١٩٩٥–١٩٩٧. وفي حقيقة الأمر، وبعد حدوث انخفاض مطرد، وإن كان بطيئاً، خلال الفترة من ١٩٧٠–١٩٧١ إلى الفترة ١٩٩٥–١٩٩٧، شهدت السنوات التالية زيادة تدريجية في عدد ناقصي التغذية في العالم. وقد تسارع الاتجاه الصعودي تسارعاً حاداً في سنة ٢٠٠٨ أثناء أزمة أسعار المواد الغذائية. وارتفع عدد ناقصي التغذية بشكل ملحوظ في سنة ٢٠٠٩ نتيجة للأزمة المالية ولاستمرار الارتفاع في أسعار المواد الغذائية في الأسواق المحلية لكثير من بلدان الأقاليم النامية.

وعلى الرغم من الزيادة في العدد المطلق لناقصي التغذية ما بين الفترة ١٩٩٥–١٩٩٧ وسنة ٢٠٠٩، استمرّ هبوط نسبة السكان ناقصي التغذية في العالم النامي،[٢٦] وإن كان ببطء شديد، حتى ما بعد الفترة ١٩٩٥–١٩٩٧، ثمّ عادت هذه النسبة وارتفعت في كل من سنة ٢٠٠٨ وسنة ٢٠٠٩ (الشكل ١٨). وفي سنة ٢٠١٠، كانت نسبة قدرها ١٦ في المائة من السكان في البلدان النامية تعاني من نقص التغذية، بعد أن كانت هذه النسبة تبلغ ١٨ في المائة في سنة ٢٠٠٩، ولكنها مع ذلك أعلى من الغاية التي حددها الهدف الإنمائي ١ جيم من الأهداف الإنمائية للألفية والذي يقضي بخفض نسبة ناقصي التغذية إلى ١٠ في المائة خلال الفترة ما بين سنتي ١٩٩٠ و٢٠١٥.

[٢٣] يستند هذا الاستعراض لحالة الأغذية والزراعة في العالم إلى المعلومات التي كانت متاحة في نهاية أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠. ويمكن الاطلاع على معلومات أحدث عن الأسواق الزراعية والحالة الغذائية في العالم في الموقع: http://www.fao.org/worldfoodsituation/wfs-home/en/?no_cache=1 and http://www.fao.org/publications/sofi/en/.

[٢٤] يمكن الاطلاع على تحليل أكثر تفصيلاً لاتجاهات نقص التغذية في العالم وأثر الأزمة على الأمن الغذائي العالمي في تقرير منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠ز.

[٢٥] ترجع تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى الفترة ١٩٦٩–١٩٧١.

[٢٦] تمثل بلدان الأقاليم النامية ٩٨ في المائة من سكان العالم ناقصي التغذية.

الشكل ١٧
عدد ناقصي التغذية في العالم، من ١٩٦٩-١٩٧١ إلى ٢٠١٠

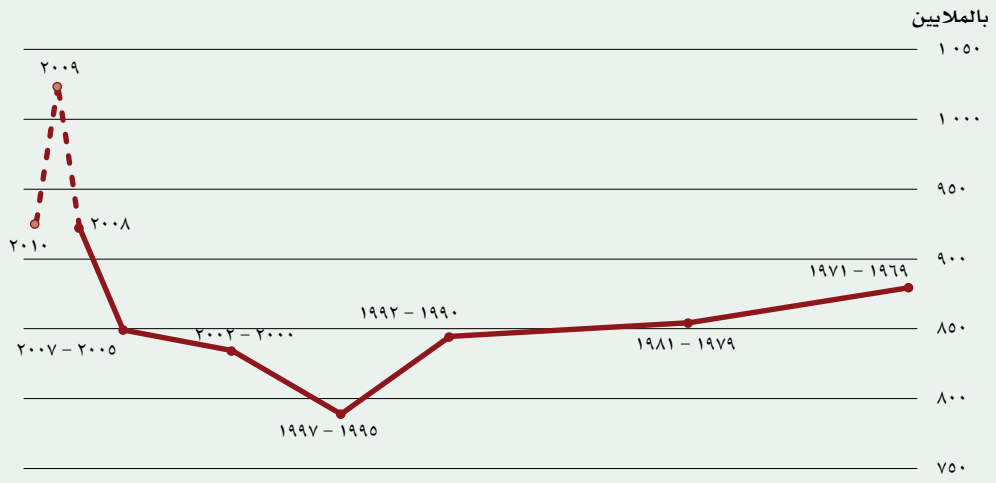

ملاحظات: الأرقام الخاصة بسنتي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ هي تقديرات لمنظمة الأغذية والزراعة بمساهمة من إدارة البحوث الاقتصادية بوزارة الزراعة في الولايات المتحدة. وترد تفاصيل كاملة عن المنهجية في الملاحظات الفنية المتاحة على الموقع www.fao.org/publication/SOFI/EN/.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠ز.

الشكل ١٨
نسبة السكان ناقصي التغذية في الأقاليم النامية، من ١٩٦٩-١٩٧١ إلى ٢٠١٠

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠ز.

ويعيش معظم جياع العالم البالغ عددهم ٩٢٥ مليون نسمة (٦٢ في المائة من المجموع) في إقليم آسيا والمحيط الهادئ، وهو أكثر أقاليم العالم اكتظاظاً بالسكان، تليه أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي يوجد فيها ٢٦ في المائة من ناقصي التغذية في العالم (الشكل ١٩). ويوجد أعلى معدل انتشار لنقص التغذية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث قُدِّر أن ٣٠ في المائة من مجموع السكان كانوا ناقصي التغذية في الفترة ٢٠٠٥–٢٠٠٧ (وهي أحدث فترة تتوافر عنها معلومات كاملة حسب كل بلد)، هذا بالرغم من وجود تباينات كبيرة بين البلد والآخر. ومع أنّ معدل انتشار الجوع أقلّ في إقليم آسيا والمحيط الهادئ (١٦ في المائة)، وإقليم أمريكا اللاتينية والبحر

الكاريبي (٩ في المائة)، وإقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (٧ في المائة)، فإنه يتباين تبايناً كبيراً بين الإقليم الفرعي والآخر وبين البلد والآخر داخل هذه الأقاليم.

قابلية الأمن الغذائي العالمي للتأثر بالصدمات

لقد سلّطت أحداث السنوات القليلة الماضية الضوء على قابلية الأمن الغذائي العالمي للتأثر بالصدمات الكبرى – إن تلك التي تحدث في الأسواق الزراعية العالمية أو تلك التي يشهدها الاقتصاد العالمي. فقد أدّت أزمة أسعار المواد الغذائية والأزمة الاقتصادية التي تلتها إلى انخفاض القدرة الشرائية لشرائح كبيرة من السكان في كثير من البلدان النامية مما أدى إلى تقليص قدرة هذه الشرائح على الحصول على الغذاء تقليصاً شديداً وقوّض بالتالي أمنها الغذائي.

وقد نتج ارتفاع أعداد ناقصي التغذية في العالم في سنة ٢٠٠٨ عن الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية الذي حدث من سنة ٢٠٠٧ إلى سنة ٢٠٠٨. وتاريخياً، لا تُعتبر هذه التطورات التي شهدتها الأسعار في هذه الفترة تطورات غير مسبوقة، إذ أن الأسواق شهدت ارتفاعاً حاداً مماثلاً أثناء "الأزمة الغذائية العالمية" في الفترة ١٩٧٣–١٩٧٥ (الشكل ٢٠). ومع ذلك، فإنّ رقم منظمة الأغذية والزراعة الدليلي لأسعار الأغذية قد انخفض من حيث القيمة الحقيقية (باستخدام مُعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة) خلال الفترة ١٩٦١–٢٠١٠.

ومع ذلك يبدو، منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، أنّ الاتجاه الهبوطي قد انحسر، أو توقف على الأقلّ، بحيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً كبيراً بالقيمة الحقيقية، وبلغت أوجها مع الارتفاع الحاد في الأسعار الذي شهدته الفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٨. وعلى الرغم من انخفاض الأسعار الدولية للسلع الغذائية في سنة ٢٠٠٩، فقد ظلت مرتفعة بالنسبة إلى السنوات السابقة، وتشير البيانات حتى أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠ إلى حدوث زيادة في الرقم الدليلي لأسعار الأغذية من سنة ٢٠٠٩ إلى سنة ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، بقيت الأسعار المحلية مرتفعة في كثير من البلدان بسبب بطء انتقال الانخفاض في الأسعار الدولية إلى الأسواق المحلية.

ومع أنّ أسعار المواد الغذائية ظلّت أعلى من المستوى الذي كانت عليه قبل الأزمة، فإن انخفاض الدخل الذي نجم عن الأزمة المالية كان له تأثير ضار على الحصول على الغذاء، مما أدى إلى زيادة حادة أخرى في مستويات نقص التغذية في العالم. فوفقاً لتقديرات النمو في نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي (المُحدد تقريبياً باستخدام تقديرات صندوق النقد الدولي للنمو في مجموع الناتج المحلي الإجمالي مطروحاً منه معدلات النمو السكاني)، انكمش نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي على صعيد العالم في سنة ٢٠٠٩، مع تأثّر الاقتصادات المتقدمة أكثر من تأثّر اقتصادات العالم النامي (الشكل ٢١). ومع ذلك، انخفض نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي أو بقي على حاله في جميع الأقاليم النامية، باستثناء البلدان النامية في آسيا، حيث تباطأ النمو في نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ ٥,٨ في المائة، مقارنةً بأكثر من ١٠ في المائة في سنة ٢٠٠٧ (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٠أ؛ وصندوق النقد الدولي، ٢٠١٠ب). وقد كان للانكماش الاقتصادي أثر سلبي شديد على إيرادات التصدير والاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحويلات المهاجرين من

الشكل ١٩
عدد ناقصي التغذية في ٢٠١٠، حسب الإقليم، (بالملايين)

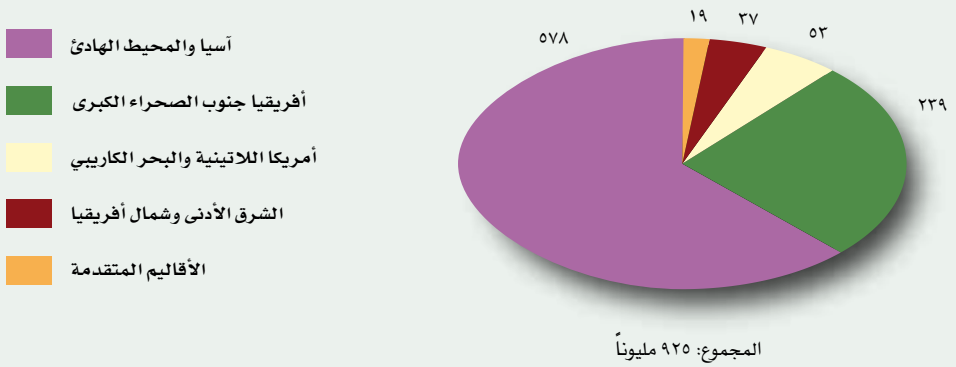

المجموع: ٩٢٥ مليوناً

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠ز.

الشكل ٢٠
مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار المواد الغذائية بالقيمة الحقيقية (١٩٦١-٢٠١٠)

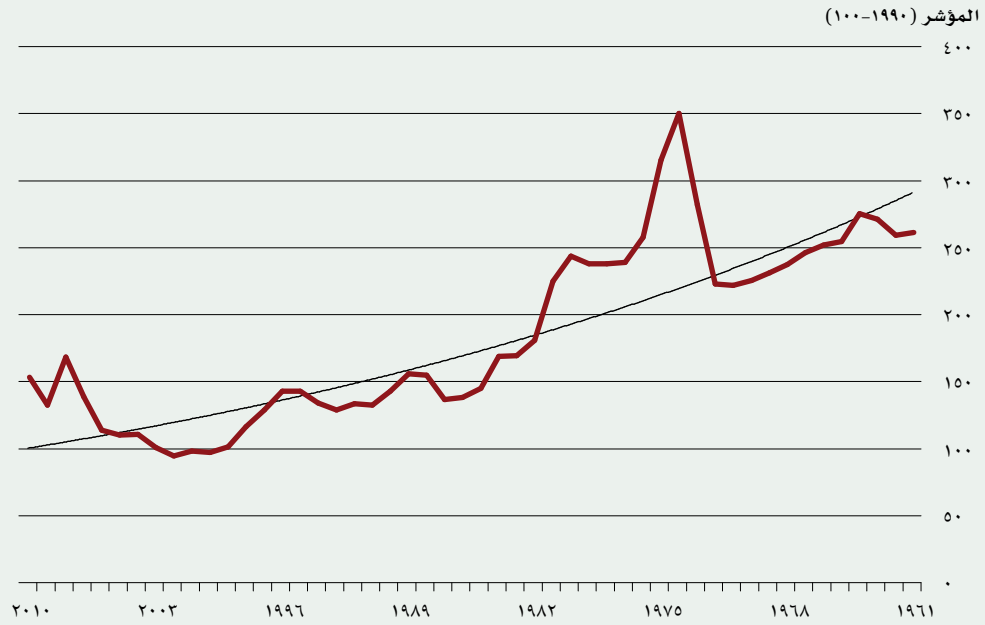

ملاحظات: حُسب باستخدام الأسعار الدولية للحبوب والبذور الزيتية واللحوم ومنتجات الألبان والسكر. ويُحسب مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار المواد الغذائية من ١٩٩٠ إلى الوقت الحاضر بصفة منتظمة؛ وفي هذا الشكل جرى الرجوع به إلى سنة ١٩٦١ باستخدام معلومات أسعار بديلة. ويقيس المؤشر التحركات في الأسعار الدولية وليس الأسعار المحلية بالضرورة. ويُستخدم مُعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة للتعبير عن مؤشر أسعار المواد الغذائية بالقيمة الحقيقية لا بالقيمة الاسمية.
المصدر: عمليات حسابية لمنظمة الأغذية والزراعة.

الخارج التي تلقتها البلدان النامية (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٩ب). وبحلول سنة ٢٠١٠، دعمت أولى بوادر الانتعاش في الاقتصاد العالمي والزيادات الكبيرة في معدلات النمو الاقتصادي الانخفاض في أعداد ناقصي التغذية في العالم الذي أشير إليه أعلاه.

وعلى الرغم من انخفاض الأعداد في سنة ٢٠١٠، وهو ما يعكس استئناف النمو الاقتصادي وانخفاض أسعار المواد الغذائية، وجّهت الأزمتان انتباهنا إلى قابلية البلدان الفقيرة والسكان الفقراء الكبرى للتأثر بالصدمات العالمية من قبيل تلك التي شوهدت في السنوات الأخيرة. وإضافة إلى ذلك، أثّرت الصدمات وحالات الطوارئ الموضعية على الأمن الغذائي في بلدان محددة وكذلك على المستوى الوطني الفرعي (انظر الإطار ١٢ للاطلاع على مناقشة لحالات الطوارئ الغذائية في البلدان التي تحتاج إلى مساعدة خارجية). وكثيراً ما تكون آليات حماية أضعف السكان من تأثيرات هذه الصدمات قاصرة بدرجة مفجعة. وبناءً على ذلك، قد تضطرّ الأسر الضعيفة للتعامل مع الصدمات ببيع ما لديها من أصول منتجة، وهي أصول من الصعوبة بمكان إعادة بنائها، مما يوسّع نطاق الآثار السلبية للأزمة ويطيل أمدها بما يتجاوز بكثير تأثيراتها الفورية.

إنتاج الأغذية واستهلاكها وتجارتها أثناء الأزمات

الاتجاهات الأخيرة في إنتاج الأغذية واستهلاكها وتجارتها في العالم

وفقاً للبيانات والتقديرات التي كانت متاحة بحلول منتصف سنة ٢٠١٠،[٢٧] تباطأ النمو في الرقم الدليلي العالمي لإنتاج الأغذية (بالأسعار الثابتة) إلى نحو ٠,٦ في المائة في سنة ٢٠٠٩، بعد حدوث زيادتين كبيرتين بنسبة ٢,٦ في المائة في سنة ٢٠٠٧ و٣,٨ في المائة في سنة ٢٠٠٨ أثناء أزمة أسعار المواد الغذائية (الشكل ٢٢، الصفحة ٧٢). وفي الوقت نفسه، تأثّرت الزراعة في العالم بصدمات أخرى، من قبيل الجفاف الذي حدث في

[٢٧] تستند الأرقام الدليلية لإنتاج المواد الغذائية واستهلاكها وتجارتها الواردة في هذا القسم إلى بيانات مستمدة من منظمة الأغذية والزراعة، *Food Outlook*، يونيو/حزيران ٢٠١٠ (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠ك)، وجرى تحديثها لتعبر عن تقديرات الإنتاج في سبتمبر/أيلول ٢٠١٠. وتعبر الأرقام الدليلية عن الإنتاج والاستهلاك والتجارة بالأسعار الثابتة وقد حُسبت باستخدام متوسط الأسعار المرجعية الدولية للسلع أثناء الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦. والأرقام الدليلية للإنتاج لا تشمل الأعلاف والبذور. أما الأرقام الدليلية للاستهلاك فهي مستمدة من تقديرات استخدام المواد الغذائية. ومن بين السلع المشمولة القمح والحبوب الخشنة والأرز والبذور الزيتية والزيوت النباتية واللحوم ومنتجات الألبان.

الشكل ٢١

متوسط النسبة المئوية للتغيُّر السنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، ٢٠٠٥-٢٠١٠

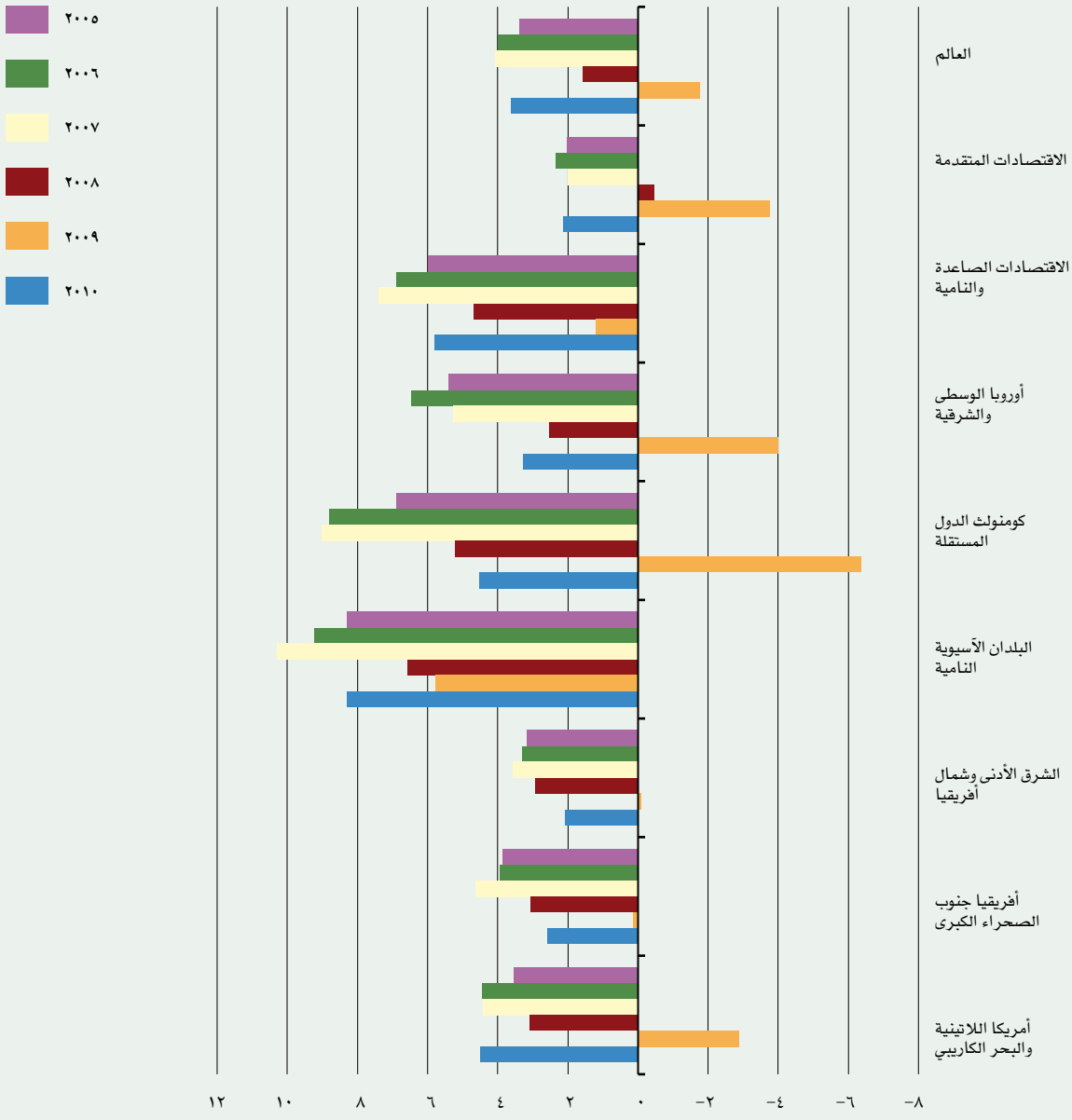

ملاحظات: الأرقام الخاصة بسنة ٢٠١٠ هي إسقاطات تستند إلى بيانات الفصول الثلاثة الأولى من تلك السنة، بالإضافة إلى أحدث التقديرات التي وُضعت في أكتوبر/تشرين الأول.
المصدر: عمليات حسابية أجراها معدو التقرير، باستخدام بيانات من صندوق النقد الدولي، ٢٠١٠أ وصندوق النقد الدولي، ٢٠١٠ب.

الاتحاد الروسي أثناء صيف سنة ٢٠١٠، والذي تسبب في حدوث انخفاض هائل في إنتاج البلد من القمح وفي صادراته منه. ومن المتوقع حدوث نمو بنسبة لا تتجاوز ٠,٨ في المائة في سنة ٢٠١٠. وانخفض استهلاك المواد الغذائية في العالم، الذي كان يتزايد بنسبة تتجاوز ٢ في المائة سنوياً (ما يقرب من ١ في المائة من حيث نصيب الفرد الواحد)، انخفاضاً هامشياً من حيث نصيب الفرد الواحد أثناء الانكماش الاقتصادي الذي حدث في سنة ٢٠٠٩. أما نمو التجارة فقد كان بحدود ٤ إلى ٦ في المائة تقريباً سنوياً قبل الأزمة المالية؛ ثمّ شهد انكماشاً في سنة ٢٠٠٩ ومن المتوقع أن يظلّ سلبياً في سنة ٢٠١٠.

الإطار ١٢
حالات الطوارئ الغذائية

إنّ الأزمات الغذائية التي تتعرض لها فرادى البلدان تهز وتزعزع الأمن الغذائي لجزء من السكان أو الأمن الغذائي لمجمل السكان (عديمي الأمن الغذائي الجدد) وتزيده سوءاً بالنسبة لأولئك الذين كانوا عديمي الأمن الغذائي أصلاً قبل حالة الطوارئ الغذائية (عديمي الأمن الغذائي المزمنين). والنظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر في مجال الأغذية والزراعة التابع لمنظمة الأغذية والزراعة يرصد وينشر المعلومات عن البلدان التي تمر بأزمة وتحتاج إلى مساعدة خارجية للحصول على غذاء.[١] وهناك عدد من العوامل التي قد تتسبب بأزمات غذائية – منها العوامل الطبيعية أو تلك التي هي من فعل الإنسان. وإذا كانت حالة الطوارئ طبيعية، فهي إما فجائية أو أنها تبدأ ببطء،[٢] وإذا كانت من فعل الإنسان فقد تكون نتيجة لمشاكل اجتماعية واقتصادية[٣] أو حرب/نزاع (انظر الشكل).

ومجموع عدد حالات الطوارئ المسجلة في السنوات الأخيرة أعلى بكثير منه في ثمانينات

حالات الطوارئ (حسب النوع) في البلدان التي تحتاج إلى مساعدة، من ١٩٨١ إلى ٢٠٠٩

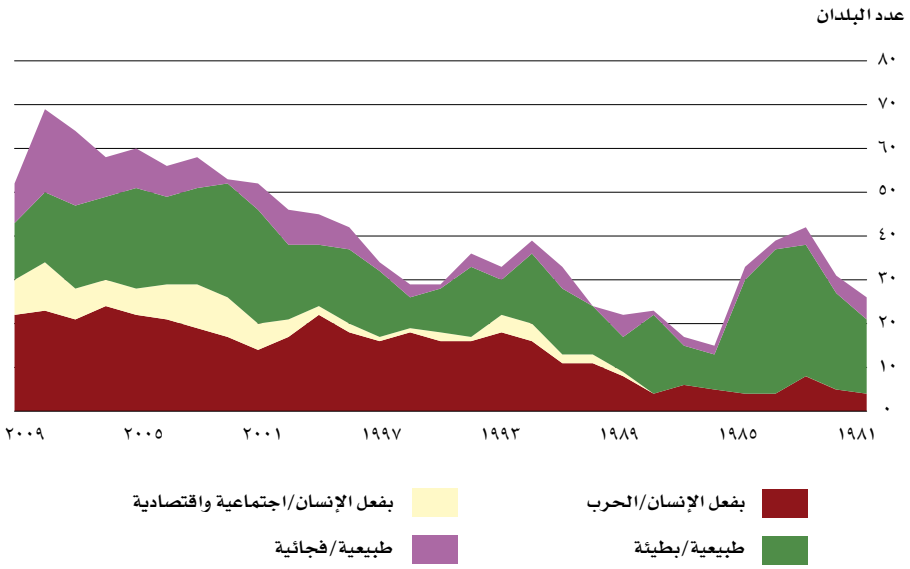

ملاحظة: لا تشمل البيانات المتعلقة بحالات الطوارئ الأحداث التي تقع في سنة ٢٠١٠. وعند إعداد هذا التقرير، كانت الفيضانات في باكستان هي أكبر أزمة إنسانية شهدها العالم على الإطلاق، بحيث طالت ٢٠ مليون نسمة (نحو ١٨ في المائة من سكان باكستان) في حين يحتاج ٦ ملايين نسمة إلى مساعدات غذائية. وهذه الأزمة أكبر بكثير من التسونامي الذي حدث في سنة ٢٠٠٤ ومن زلزال هايتي الذي حدث في مطلع سنة ٢٠١٠، معاً.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

نصيب الفرد الواحد من استهلاك الأغذية حسب الإقليم

لقد سُجل أسرع نمو في نصيب الفرد الواحد من استهلاك الأغذية الأساسية في السنوات الأخيرة في أوروبا الشرقية، تليها أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ثم آسيا والشرق الأدنى وشمال أفريقيا (الشكل ٢٣، الصفحة ٧٢). واستمرّ في هذه الأقاليم عموماً ارتفاع نصيب الفرد الواحد من الاستهلاك حتى أثناء الانكماش الاقتصادي. وكان الاستثناء الوحيد من ذلك هو إقليم أوروبا الشرقية الذي شهد انخفاضاً بنسبة تبلغ نحو ٢ في المائة في سنة ٢٠٠٩ بفعل تأثّر الإقليم بالهبوط الاقتصادي تأثراً بالغ الشدة.

وظلّ نصيب الفرد الواحد من استهلاك الأغذية راكداً أو آخذاً في الهبوط في الأقاليم المتقدمة وهي أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وأوقيانوسيا. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ارتفع نصيب الفرد الواحد من الاستهلاك خلال الفترة ما بين سنتي ٢٠٠٠ و٢٠٠٧، ولكن يقدّر أنه قد انخفض نوعاً ما منذ ذلك الحين بالنسبة إلى نصيب الفرد الواحد. ومع ذلك، من المهم في هذا السياق ألا يغيب عن البال أن التقديرات المقدمة في هذا التحليل لا تشمل جميع الأغذية؛ فهي لا تشمل، على سبيل المثال، الجذور

القرن العشرين. فمنذ منتصف تلك الفترة كان الاتجاه العام يشير إلى تزايد عدد البلدان التي تتعرض لحالات طوارئ. ويبدو أن أكبر زيادة في عدد حالات الطوارئ هي تلك التي تحدث من فعل الإنسان، حيث أنّ الحرب/النزاع يمثل السبب الكامن وراء معظمها. وخلال العقد ونصف العقد المنصرمَين، يبدو أنّ وتيرة الكوارث الطبيعية التي تبدأ فجأة كانت تتجه إلى التصاعد.

وخلال الفترة من سنة ١٩٨١ حتى سنة ٢٠٠٩، كانت الأقاليم التي يوجد فيها أكبر عدد من البلدان التي شهدت حالات طوارئ هي أفريقيا، تليها آسيا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وأوروبا الشرقية، وكمنولث الدول المستقلة، وأوقيانوسيا. ويمكن تفسير المعدل المرتفع في أفريقيا جزئياً بوجود عدد كبير نسبياً من البلدان داخل الإقليم (يجري النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر في مجال الأغذية والزراعة تقييماً لـ ٤٤ بلداً فيه)، ولكن من التفسيرات الأخرى أيضاً الاضطرابات المدنية التي تحدث في كثير من البلدان وكذلك الكوارث العديدة التي تبدأ ببطء. وقد تراوح عدد البلدان الأفريقية التي شهدت حالات طوارئ من نحو ١٥ إلى ٢٥ بلداً سنوياً، باستثناء أواخر الثمانينات من القرن العشرين، عندما كان العدد أقرب إلى ١٠ بلدان. ومن بين البلدان الثلاثة والعشرين التي يجري بحثها في إقليم آسيا، زاد عدد البلدان التي شهدت حالات طوارئ من نحو ٥ بلدان سنوياً أثناء الفترة ١٩٨١–٢٠٠٢ إلى نحو ١٠ بلدان اعتباراً من سنة ٢٠٠٣ حتى سنة ٢٠٠٩. وعدد البلدان التي تعرضت لحالات طوارئ في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ضئيل نسبياً ولكنه تقلّب خلال هذه الفترة الزمنية، بينما كان عدد البلدان في أوروبا الشرقية وكمنولث الدول المستقلة يتناقص.

وتماماً مثلما لا تختفي بالكامل تأثيرات الصدمات الاقتصادية على الجوع عندما تنتعش الأسعار ويُستأنف النمو الاقتصادي، كذلك فإنّ آثار الأزمات على الأمن الغذائي قد تستمر أيضاً مدة طويلة بعد أن تكون جهود الإغاثة والإنعاش قد بدأت. وتواجه البلدان التي تمرّ بأزمة طويلة الأمد حالة بالغة الصعوبة. فوفقاً لما يذكره تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠١٠ (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠ز)، يُعتبر الآن اثنان وعشرون بلداً في حالة أزمة طويلة الأمد. وتتسم حالات الأزمات الطويلة الأمد بالكوارث الطبيعية المتكررة و/أو النزاع المتكرر، وطول مدة الأزمات الغذائية، وانهيار سبل المعيشة، وعدم كفاية القدرة المؤسسية على التصدي للأزمة. ويلزم اعتبار هذه البلدان فئة خاصة لديها احتياجات خاصة من حيث التدخلات من جانب الأوساط العاملة في مجال التنمية. (وللاطلاع على مناقشة مفصلة للحالة الخاصة للبلدان التي تمر بأزمة طويلة الأمد، راجع منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠ز).

١ تُستبعد من المعلومات التي يجمعها وينشرها النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر في مجال الأغذية والزراعة بعض البلدان التي موّلت باستمرار تصديها لحالات الطوارئ بدلاً من أن تسعى إلى الحصول على مساعدة من المجتمع الدولي.

٢ تشمل حالات الطوارئ الفجائية الطبيعية الكوارث التي تبدأ فجأة من قبيل الفيضانات والزوابع والأعاصير والزلازل والبراكين والجراد. أما الكوارث الطبيعية التي تتبلور ببطء من قبيل الجفاف والطقس المناوئ والآفات والأمراض العابرة للحدود، فهي تصنّف في فئة حالات الطوارئ الطبيعية البطيئة.

٣ تتضمن الأمثلة على الطوارئ الاجتماعية الاقتصادية التي يتسبب فيها الإنسان، الأزمات التي تحدث نتيجة لانهيار الأسعار أو ارتفاعها ارتفاعاً حاداً، وفقدان أسواق التصدير، ومشكلات العملة، ومشكلات حيازة الأراضي، والأزمات التي تتعلق بالصحة.

والدرنيات التي تُستهلك على نطاق واسع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

إنتاج الأغذية حسب الإقليم

تُبيّن تقديرات الإنتاج العالمي في الفترة ٢٠٠٦–٢٠١٠ المعروضة في الشكل ٢٢ استجابة الإنتاج العالمي نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية ثم هبوطها. ومع ذلك، تعرض البيانات الإقليمية والوطنية الأكثر تفصيلاً التي تمثل أساس المجاميع أنماطاً أكثر تعقيداً، بما يعكس وقْع تأثيرات أخرى على الإنتاج الزراعي، بما في ذلك الأسباب الهيكلية والعوامل المرتبطة بالطقس. وعموماً، كانت أشد استجابة من جانب الإنتاج في البلدان الصناعية وبلدان "البرازيل وروسيا والهند والصين (BRIC)" هي استجابته للأسعار المرتفعة للمحاصيل في سنتي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. ومع ذلك، خلال العقد الأخير، حققت أقل البلدان نمواً و"سائر العالم" أقوى نمو في الإنتاج (الشكل ٢٤، الصفحة ٧٣).

وقد تفاوتت تجارب الإقليمين الجغرافيين اللذين شهدا أقوى نمو في إنتاج الأغذية خلال العقد الأخير – وهما إقليما أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي – أثناء أزمة أسعار المواد الغذائية

الشكل ٢٢

النمو السنوي في إنتاج المواد الغذائية واستهلاكها وتجارتها في العالم، ٢٠٠٦-٢٠١٠

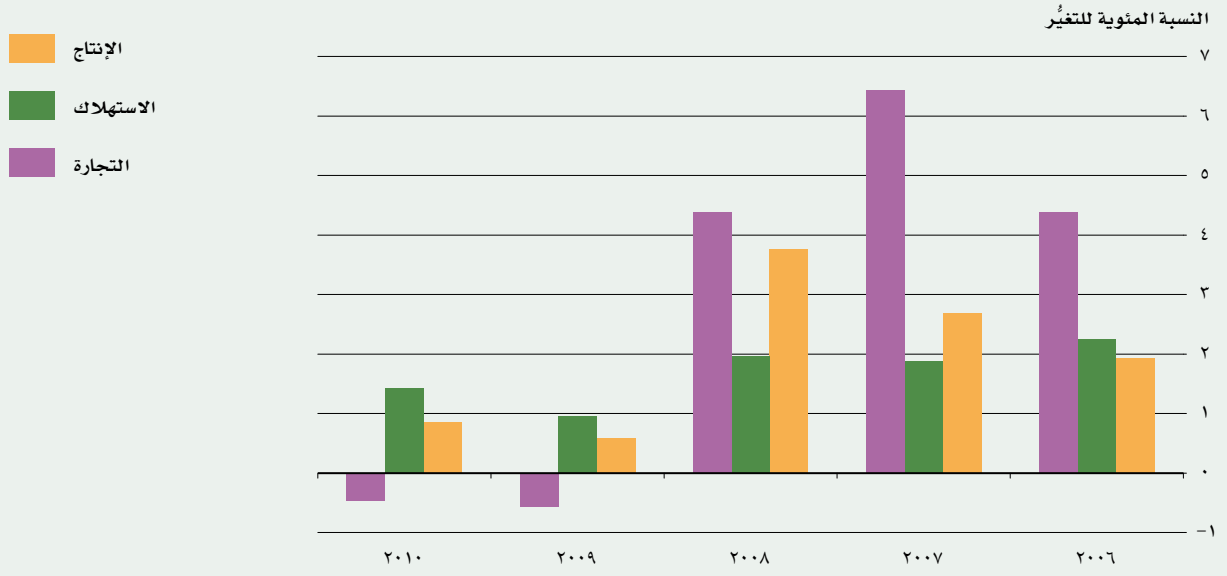

ملاحظة: التقديرات هي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي (الأساس هو ٢٠٠٤-٢٠٠٦). والبيانات المتعلقة بسنة ٢٠١٠ هي إسقاطات؛ أما تلك المتعلقة بسنة ٢٠٠٩ فهي تقديرات مؤقتة.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل ٢٣

مؤشرات استهلاك الفرد الواحد للمواد الغذائية حسب المنطقة الجغرافية، ٢٠٠٠-٢٠١٠

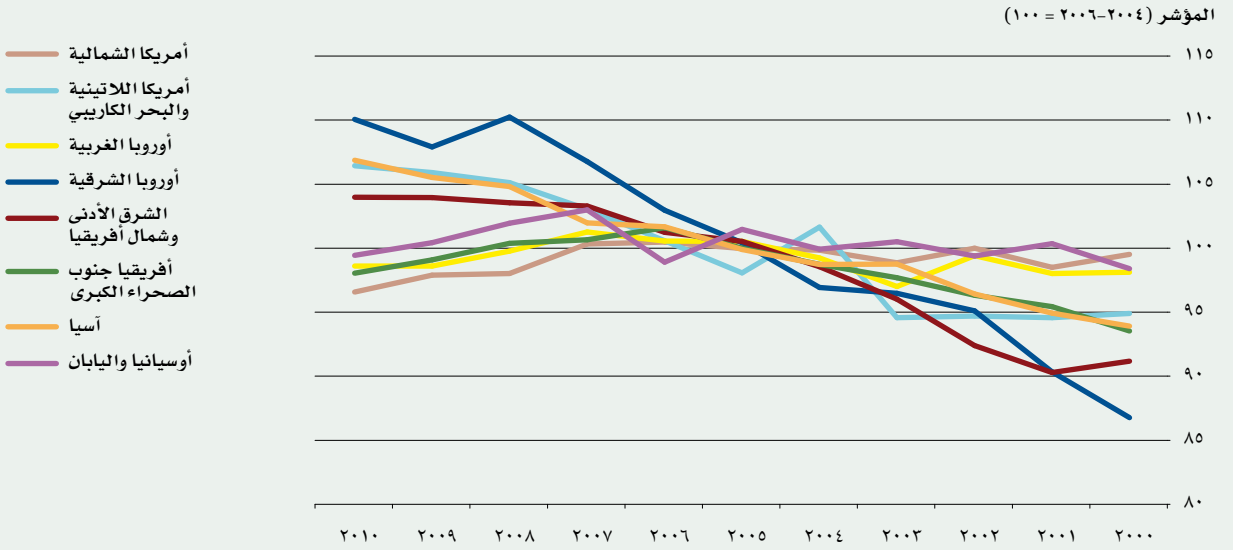

ملاحظة: التقديرات هي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي (الأساس هو ٢٠٠٤-٢٠٠٦). والبيانات المتعلقة بسنة ٢٠١٠ هي إسقاطات؛ أما تلك المتعلقة بسنة ٢٠٠٩ فهي تقديرات مؤقتة.

الشكل ٢٤
مؤشرات الإنتاج الغذائي حسب المجموعة الاقتصادية

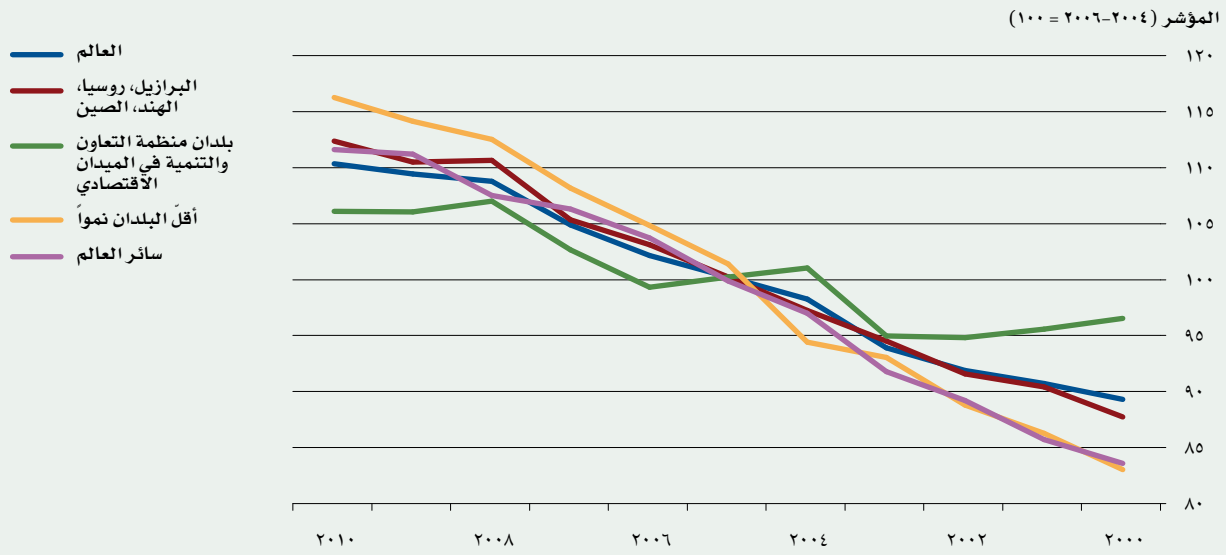

ملاحظة: بما لا يشمل العلف والبذور. التقديرات هي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي (الأساس هو ٢٠٠٤-٢٠٠٦). والبيانات المتعلقة بسنة ٢٠١٠ هي إسقاطات؛ أما تلك المتعلقة بسنة ٢٠٠٩ فهي تقديرات مؤقتة.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

والأزمة المالية (الشكل ٢٥). فبلدان أوروبا الشرقية، بعد أن سجلت محاصيل استثنائية في سنة ٢٠٠٨، لم تتمكن من إدامة النمو المحتمل في السنوات اللاحقة، وأدى الجفاف الذي تعرضت له في سنة ٢٠١٠ إلى انخفاض كبير في مستويات الإنتاج المحصولي في الإقليم. أما إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي فقد تعرّض لحالات نقص في الإنتاج مرتبطة بالطقس في سنة ٢٠٠٨ ولكن الإنتاج فيه استرد عافيته في سنتي ٢٠٠٩ و٢٠١٠. وفي آسيا، ظلّ نمو إنتاج الأغذية قوياً طيلة العقد الأخير، بحيث كان يتراوح عموماً بين ٢ و٤ في المائة سنوياً، ولكنه سجل تباطؤاً في سنتي ٢٠٠٩ و٢٠١٠.

ولم يحقق الإنتاج نمواً في سنة ٢٠٠٩ في إقليم أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تراوح النمو بين ٣ و٤ في المائة سنوياً خلال العقد السابق؛ ومن المتوقع أن يزيد الإنتاج زيادة معتدلة في سنة ٢٠١٠. أما الإقليم الذي سجّل أبطأ نمو في إنتاج الأغذية في السنوات الأخيرة فهو أوروبا الغربية، حيث من المتوقع أن يكون الإنتاج في سنة ٢٠١٠ أعلى بنسبة لا تتجاوز نحو ٥ في المائة فقط عما كان عليه في سنة ٢٠٠٠. وقد زاد الإنتاج بالفعل في سنتي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ تحت تأثير الأسعار المرتفعة وانخفاض المتطلبات المنحاة جانباً في الاتحاد الأوروبي، ولكنه هبط بنحو ٢ في المائة في سنة ٢٠٠٩ نتيجة لانخفاض الأسعار والأحوال الجوية غير المؤاتية.

صادرات الأغذية حسب الإقليم

انخفضت صادرات الأغذية من جميع الأقاليم تقريباً أو شهدت ركوداً في سنة ٢٠٠٩ أثناء الأزمة الاقتصادية (الشكل ٢٦). فاعتباراً من سنة ٢٠٠٠ وحتى سنة ٢٠٠٨، شهدت أوروبا الشرقية نمواً تراكمياً في الصادرات بلغ نحو ٣٥٠ في المائة؛ وفي سنة ٢٠٠٨ سجلت مستوى مرتفعاً للغاية من إنتاج الحبوب. ومع ذلك، هبطت الصادرات في السنة التالية وهبطت بنسبة أكبر في سنة ٢٠١٠ نتيجة للجفاف.[٢٨] وقد تراجعت صادرات الأغذية من أوروبا الغربية، ربما نتيجة لارتفاع قيمة اليورو وكذلك للإصلاحات المتعاقبة على صعيد السياسات، بما في ذلك إصلاح السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي. أما الأداء التصديري القوي من جانب بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، التي تضاعفت تقريباً صادرات الأغذية منها خلال العقد المذكور، فقد جعل هذا الإقليم مورّداً للغذاء إلى الأسواق العالمية المتزايد الأهمية. ومع ذلك، فقد عانت الصادرات الغذائية للإقليم من الركود من حيث الحجم أثناء أزمة أسعار المواد الغذائية وأثناء الانكماش الاقتصادي. وقد زادت أحجام الصادرات من أمريكا الشمالية بنسبة بلغت

[٢٨] تشمل قيَم الرقم الدليلي للتجارة حسب الإقليم التجارة داخل الإقليم؛ وهذا قد يؤثر على الاستنتاجات المتعلقة بأداء التجارة النسبي.

الشكل ٢٥
مؤشرات الإنتاج الغذائي حسب الإقليم، ٢٠٠٠-٢٠١٠

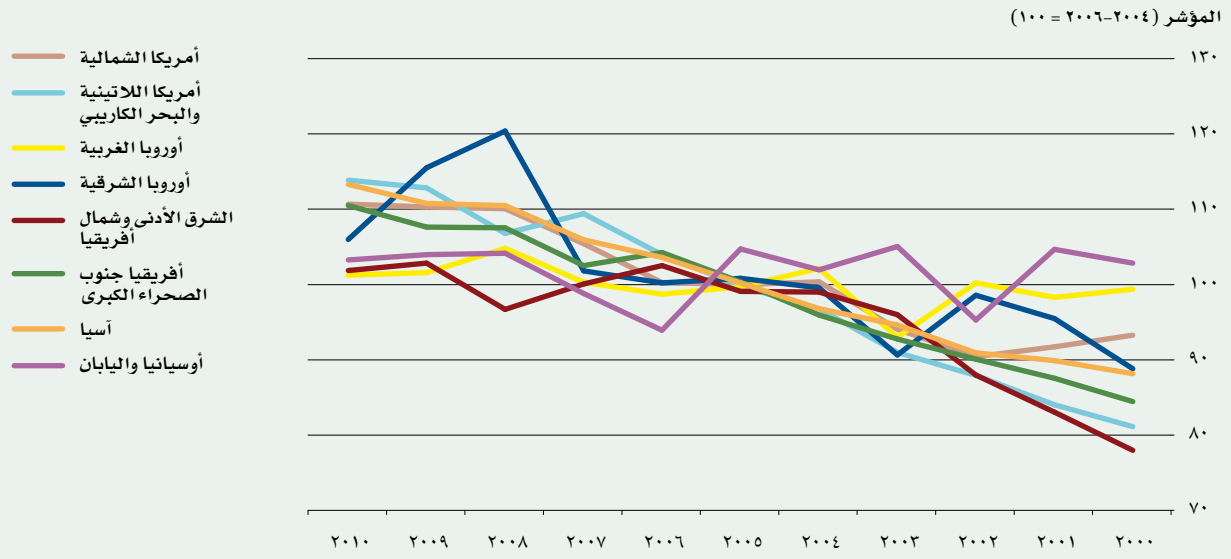

ملاحظات: بما لا يشمل العلف والبذور. والتقديرات هي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي (الأساس هو ٢٠٠٤-٢٠٠٦). والبيانات المتعلقة بسنة ٢٠١٠ هي إسقاطات؛ أما تلك المتعلقة بسنة ٢٠٠٩ فهي تقديرات مؤقتة.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

٢٤ في المائة خلال العقد المذكور، ولكنّ ارتفاع استخدام الحبوب المحلية لإنتاج الوقود الحيوي حدّ ربماً من النمو.

واردات الأغذية حسب الإقليم

لقد ارتفعت واردات الأغذية في آسيا أسرع من ارتفاعها في أي إقليم آخر (الشكل ٢٧)، بحيث زادت من ناحية الحجم بنسبة تقرب من ٧٥ في المائة خلال الفترة ما بين سنتي ٢٠٠٠ و٢٠١٠. وواصلت الواردات نموها أثناء أزمة أسعار المواد الغذائية وأيضاً أثناء الانكماش الاقتصادي، ذلك أنّ الإقليم نجح في المحافظة على معدلات مرتفعة نسبياً لنمو الدخل. وزادت أيضاً الواردات الغذائية لبلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وموّلت الإيرادات النفطية المتزايدة هذه الزيادة، ولكنها انخفضت انخفاضاً كبيراً أثناء فترة الانكماش الاقتصادي. وزادت أيضاً واردات جميع الأقاليم الأخرى زيادة كبيرة بمرور الوقت، باستثناء أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا، حيث ظلت راكدة نسبياً. وزادت أحجام الواردات الغذائية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أثناء النصف الأول من العقد، ولكن ارتفاع الأسعار الدولية أثناء أزمة أسعار المواد الغذائية والهبوط الاقتصادي اللاحق أديا إلى هبوط أحجام الواردات في سنة ٢٠٠٨ وركود مستوياتها في سنتي ٢٠٠٩ و٢٠١٠. وأثناء العقد الأخير، زاد صافي الواردات الغذائية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بالأسعار الثابتة، بنسبة تجاوزت ٦٠ في المائة، مما يعني ضمناً زيادة اتساع نطاق عجز التجارة بالمواد الغذائية الذي عانى منه هذا الإقليم على امتداد العقود العديدة الماضية، بعدما فاق النمو السكاني نمو إنتاج الأغذية.

الشكل ٢٦
مؤشرات أحجام الصادرات الغذائية حسب المنطقة الجغرافية، ٢٠٠٠-٢٠١٠

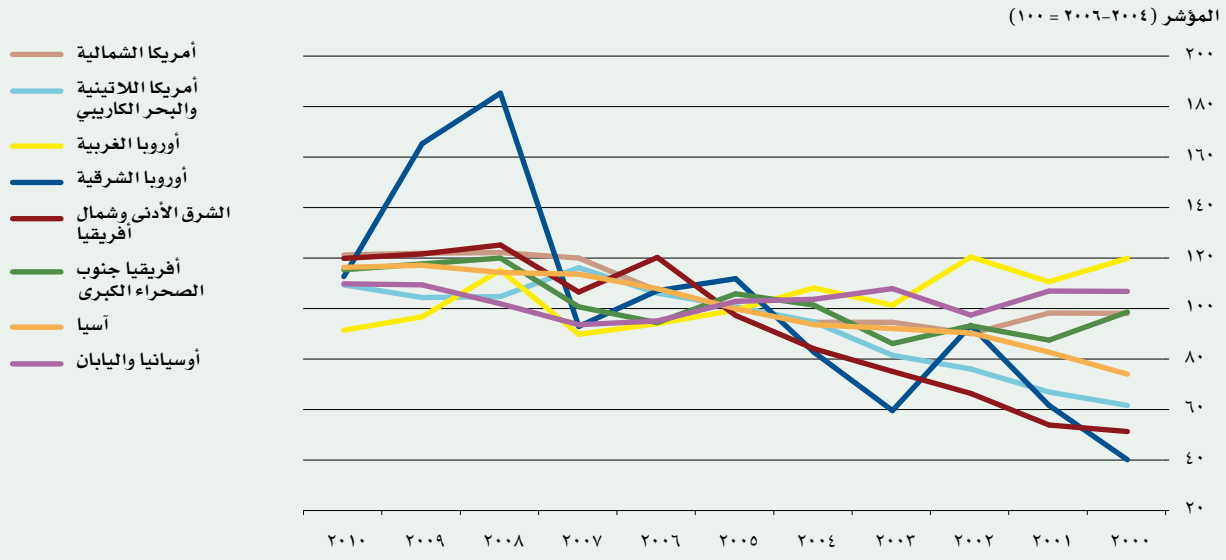

ملاحظات: التقديرات هي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي (الأساس هو ٢٠٠٤-٢٠٠٦). والبيانات المتعلقة بسنة ٢٠١٠ هي إسقاطات؛ أما تلك المتعلقة بسنة ٢٠٠٩ فهي تقديرات مؤقتة.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل ٢٧
مؤشرات أحجام الواردات الغذائية حسب المنطقة الجغرافية، ٢٠٠٠-٢٠١٠

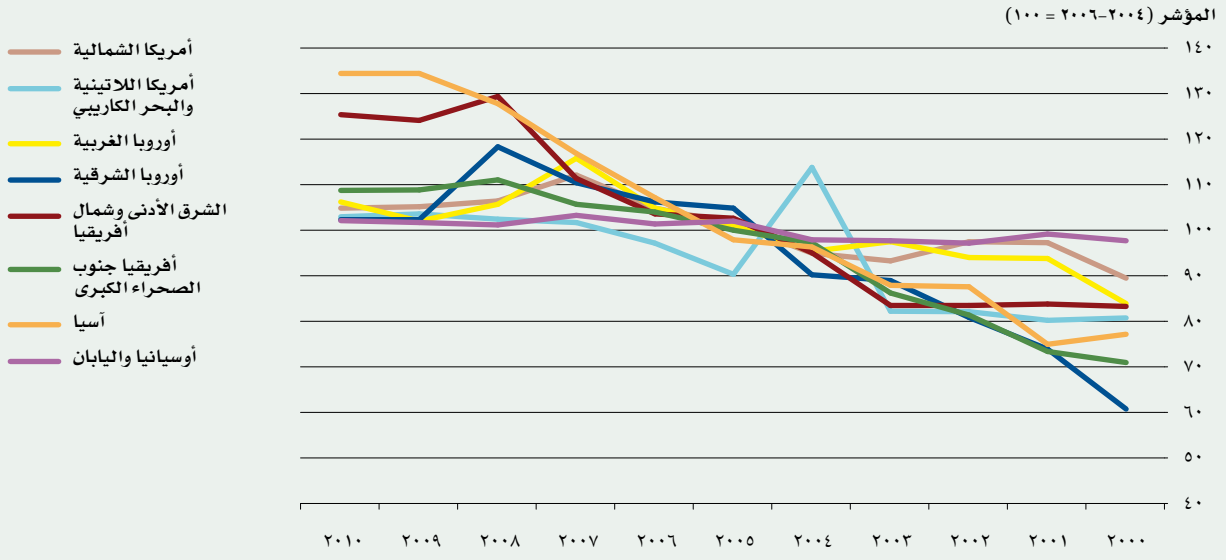

ملاحظات: التقديرات هي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي (الأساس هو ٢٠٠٤-٢٠٠٦). والبيانات المتعلقة بسنة ٢٠١٠ هي إسقاطات؛ أما تلك المتعلقة بسنة ٢٠٠٩ فهي تقديرات مؤقتة.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الاتجاهات الأخيرة في الأسعار الزراعية: مستوى أعلى لاستقرار الأسعار وزيادة تقلّب الأسعار

الأسعار الدولية للسلع الزراعية

كما نوقش أعلاه، قد يكون للتطورات التي تشهدها الأسعار في أسواق السلع الغذائية، لا سيما تلك التي تُستخدم لحساب الرقم الدليلي لأسعار الأغذية (الحبوب والزيوت ومنتجات الألبان واللحوم والسكر)، أثر بالغ الأهمية على الأمن الغذائي العالمي. لذا، فإنّ الرصد الوثيق لتطورات الأسواق هو أمر حاسم الأهمية. ويستعرض هذا القسم التطورات التي حدثت مؤخراً في الأسواق الغذائية الدولية والمحلية، ويناقش الوضع الراهن، ويحدد القضايا الرئيسية التي تدعو إلى القلق في ما يتعلق بالأمن الغذائي في المستقبل.

وأثناء أزمة أسعار المواد الغذائية التي حدثت في الفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٨، زاد الرقم الدليلي لأسعار الأغذية زيادة حادة (الشكل ٢٨). وعند إعداد هذا التقرير، كانت أحدث البيانات تبيِّن أن ذلك الرقم قد زاد مرة أخرى من يونيو/حزيران حتى أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠. وفي حقيقة الأمر، بحلول أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠ كان ذلك الرقم أقل بنسبة لا تتجاوز ٨ في المائة من الذروة التي كان قد بلغها في يونيو/حزيران ٢٠٠٨.

ومن بين السلع التي يشملها الرقم الدليلي لأسعار الأغذية، أظهرت أسعار الحبوب والزيوت ومنتجات الألبان زيادة حادة أثناء أزمة أسعار المواد الغذائية التي حدثت في الفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٨ وتقلباً كبيراً ومرتبطاً إلى حد كبير بما سبق منذ سنة ٢٠٠٦ (الشكل ٢٩). وخلال الفترة من يونيو/حزيران حتى أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠، زادت أسعار الحبوب والزيوت والسكر، مما يفسّر إلى حد كبير الزيادة التي حدثت في الرقم الدليلي لأسعار الأغذية خلال الفترة ذاتها. وقد كان تقلُّب أسعار السكر، لا سيما منذ سنة ٢٠٠٥، أوضح حتى من تقلُّب أسعار السلع الأخرى التي يشملها الرقم الدليلي لأسعار الأغذية. وكان تقلُّب أسعار اللحوم ضئيلاً مقارنةً بتقلب أسعار الحبوب والزيوت ومنتجات الألبان والسكر.

وفي ما يتعلق بالسلع الزراعية الأخرى التي لا تشكل جزءاً من الرقم الدليلي لأسعار الأغذية (الشكل ٢٨)، كانت الأسعار الدولية للفاكهة تتحرك عن كثب مع أسعار السلع التي يشملها الرقم الدليلي لأسعار الأغذية، بحيث أظهرت ارتفاعاً حاداً أثناء أزمة أسعار المواد الغذائية وهبوطاً أثناء الأزمة المالية

الشكل ٢٨

رقم منظمة الأغذية والزراعة الدليلي لأسعار الأغذية وأرقامها الدليلية للسلع الأخرى (الفاكهة والمشروبات غير الكحولية والمواد الخام)، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠ - أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠

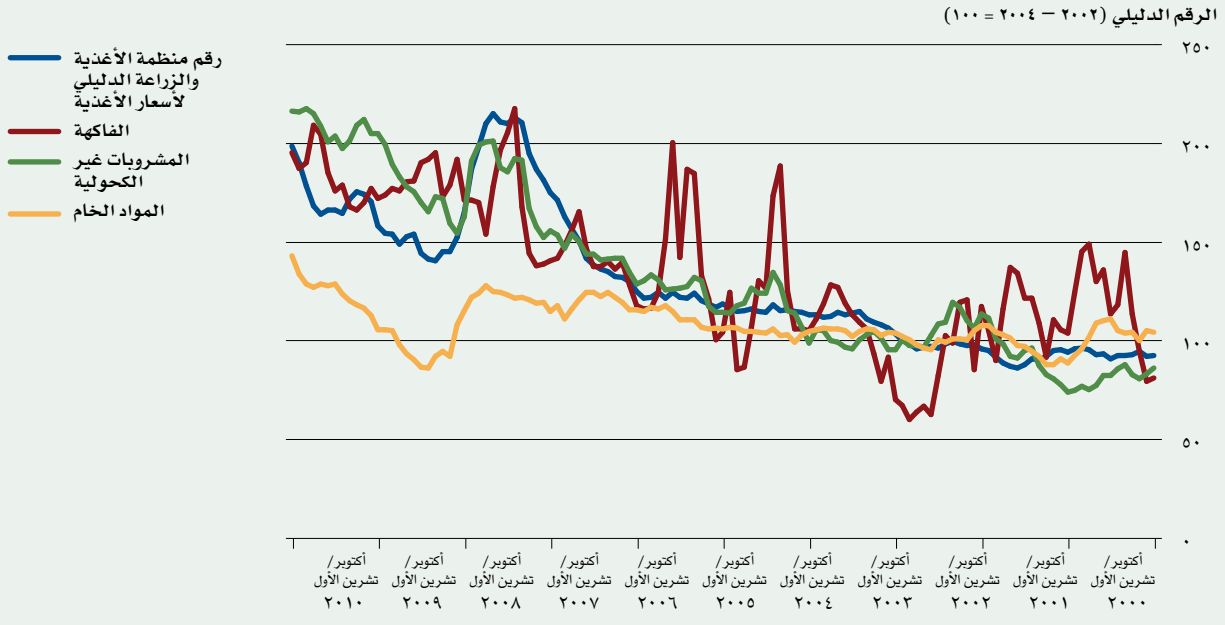

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل ٢٩
الأرقام الدليلية لأسعار السلع المدرجة في رقم منظمة الأغذية والزراعة الدليلي لأسعار الأغذية (الحبوب والزيوت ومنتجات الألبان واللحوم والسكر)، أوكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠ – أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠

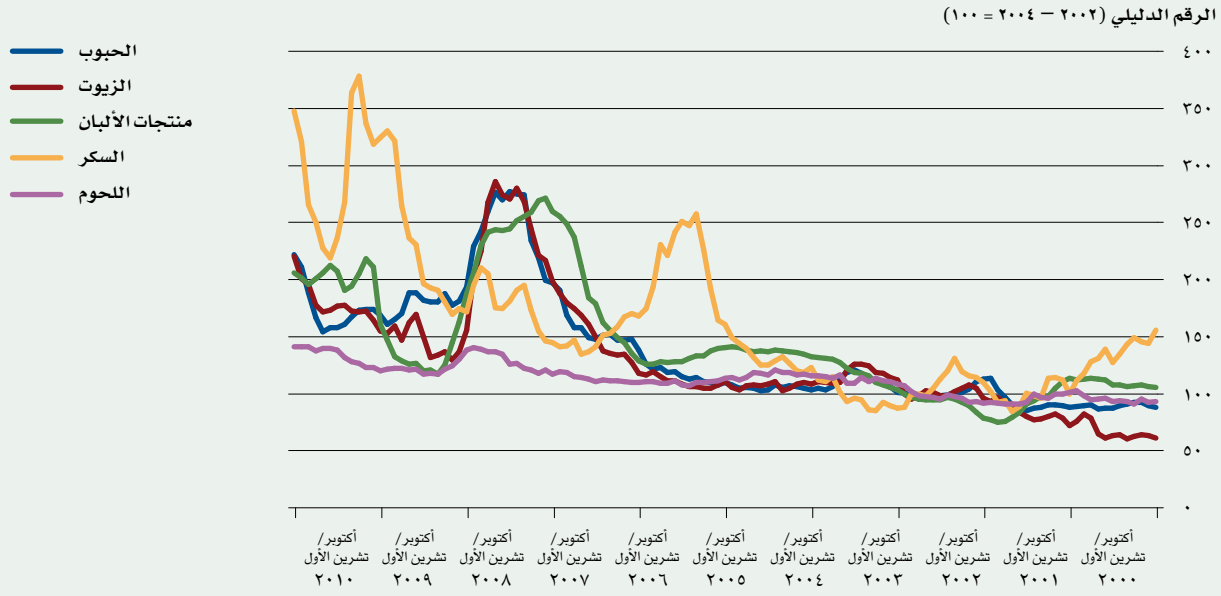

المصادر: منظمة الأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولي.

التي أعقبتها. أما أسعار منتجات المشروبات غير الكحولية، فقد تحركت عن كثب أقلّ مع أسعار السلع التي يتضمنها الرقم الدليلي لأسعار الأغذية. ولم تتأثر عموماً أسعار المواد الخام بالارتفاع في أسعار السلع الأخرى أثناء أزمة أسعار المواد الغذائية ولكنها انخفضت انخفاضاً كبيراً استجابة للهبوط الاقتصادي الذي حدث في سنة ٢٠٠٩ قبل أن ترتفع مرة أخرى استجابة للانتعاش الاقتصادي، مما يعكس شدة مرونة الطلب على هذه المجموعة من السلع بالنسبة للدخل.

وعلى الرغم من أن أسعار السلع الأساسية قد انخفضت عن مستويات الذروة التي كانت قد بلغتها أثناء أزمة أسعار المواد الغذائية، فإنّ جميع السلع التي يشملها الرقم الدليلي لأسعار الأغذية ظلت عند حلول الفصل الثالث من سنة ٢٠١٠ أعلى إلى حد كبير من الأسعار التي كانت سائدة قبل الأزمة. ووفقاً للإسقاطات الواردة في *OECD-FAO Agricultural Outlook* ٢٠١٠–٢٠١٩ (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي – منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠)، من المتوقع أن تكون الأسعار الحقيقية للسلع خلال العقد المقبل أعلى، في المتوسط، مما كانت عليه في الفترة ٢٠٠٠–٢٠١٠. وتتضمن العوامل الكامنة وراء أسعار السلع الزراعية الأعلى المتوقعة ارتفاع تكاليف الإنتاج، وزيادة الطلب من جانب الاقتصادات الصاعدة والنامية، وتزايد إنتاج الوقود الحيوي من المواد الأولية الزراعية.

الأسعار المحلية للأغذية في البلدان النامية

لقد ناقشت طبعة العام الماضي من هذا التقرير انتقال الأسعار من الأسواق الدولية إلى الأسواق المحلية (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٩أ). وبعد أزمة أسعار المواد الغذائية، كان هبوط الأسعار المحلية للسلع في كثير من البلدان بطيئاً، على الرغم من الانخفاض السريع في الأسعار الدولية، مما يشير إلى بطء أو انخفاض درجة انتقالها إلى المستهلكين المحليين. وقد أوجدت هذه الظاهرة تهديداً مضاعفاً للأمن الغذائي للمستهلكين الفقراء، ذلك أنّ الأسعار المحلية للأغذية ظلت مرتفعة بينما تباطأ نمو الدخل أو أصبح نمواً سلبياً.

وفي سنة ٢٠١٠، يبدو أنّ هذا التهديد المضاعف قد تضاءل بالنسبة إلى الفترة السابقة، لا سيما بالنظر إلى أن كثرة من البلدان الصاعدة والنامية تعافت على ما يبدو من التباطؤ الاقتصادي في وقت أبكر من المتوقع وبقوة أكبر من المتوقع (راجع صندوق النقد الدولي، ٢٠١٠ج). وعلاوة على ذلك، تشير أحدث البيانات المتوافرة عن الأسعار المحلية إلى أن أسعار الحبوب في البلدان النامية

قد انخفضت انخفاضاً كبيراً من الذروة التي كانت قد بلغتها في سنة ٢٠٠٨، وإن كان سعر القمح في الأسواق الدولية قد ارتفع مرة أخرى ارتفاعاً حاداً عند إعداد هذا التقرير. ويتضح من البيانات المتعلقة بأسعار بيع الحبوب بالجملة في ٧٤ بلداً نامياً، وهي بيانات جمعها النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر في مجال الأغذية والزراعة (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠ي) أنّ هذه الأسعار قد انخفضت في مطلع سنة ٢٠١٠ من حيث القيمة الإسمية مقارنةً بالذروة التي بلغتها قيمتها في ٩٠ في المائة من البلدان. وبعد مراعاة عامل التضخم، نجد أن أكثر من ٩٨ في المائة من الأسعار قد انخفضت من ذروتها بحلول بداية سنة ٢٠١٠. ومع ذلك، وعلى الرغم من انخفاض الأسعار المحلية في البلدان النامية، فإنها تظلّ مرتفعة مقارنةً بما كانت عليه قبل أزمة أسعار المواد الغذائية. وفي حقيقة الأمر، في مطلع سنة ٢٠١٠، ظل أكثر من ٨٠ في المائة من أسعار بيع الحبوب بالجملة بعد تطبيق عامل التضخم عليها أعلى من متوسط مستواها في سنة ٢٠٠٦، وهي السنة التي سبقت أزمة أسعار المواد الغذائية.

تزايد القلق بشأن تقلُّب الأسعار

لقد أدى التقلّب المفرط في أسعار السلع الغذائية الأساسية خلال الفترة الأخيرة إلى قلق كبير. فحالات ارتفاع الأسعار ضارة للأمن الغذائي، وتؤثر شدة عدم اليقين المرتبطة بتقلب الأسعار على قدرة المنتجين على الصمود وقد تفضي إلى انخفاض الاستثمارات الزراعية. ويتضح من البيانات المتعلقة بتقلب الأسعار على امتداد فترة أطول (تبدأ في سنة ١٩٥٧) أن ظاهرة شدة تقلب الأسعار كتلك التي شوهدت مؤخراً لا تختلف كثيراً عن التجارب السابقة (الشكل ٣٠). وفي حقيقة الأمر، ليست فترات التقلب الشديد في الأسعار أمراً جديداً في ما يتعلق بالزراعة، ولكن ثمة مخاوف من احتمال أن يكون تقلّب الأسعار آخذاً في التزايد.

وزيادة القلق بشأن زيادة تقلب أسعار الأغذية مرتبطة بنشوء عوامل جديدة تساهم فيه. ومن العوامل الهامة في هذا الصدد الزيادة المتوقعة في الظواهر الجوية المتطرفة نتيجة لتغيّر المناخ، وهو أمر قد يفضي إلى زيادة التقلبات في الإنتاج الزراعي والغذائي. ويتمثل مصدر آخر من مصادر تقلب الأسعار في زيادة إنتاج الوقود الحيوي المستند إلى مواد أولية

الشكل ٣٠

التقلب السنوي التاريخي في الأسعار الدولية للحبوب

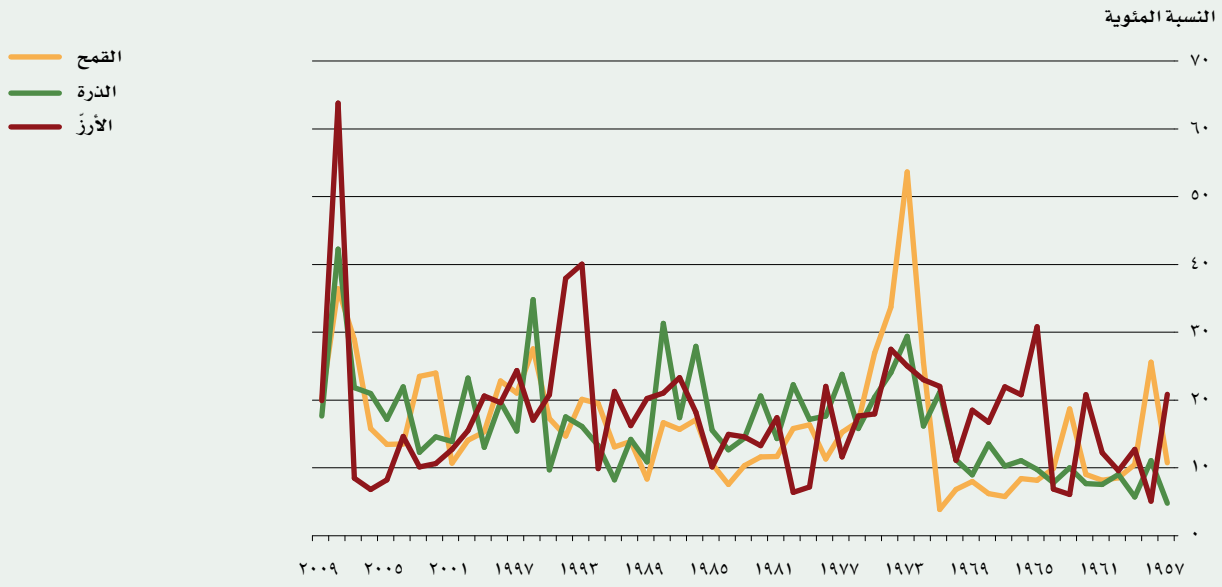

ملاحظات: يمكن التنبؤ ببعض التقلب في الأسعار (ومن ذلك مثلاً التقلب الموسمي، أو دورات الأعمال، أو الاتجاهات السلوكية الأخرى). ويبين الشكل مُعامل تقلب الأسعار بعد إزالة العنصر الذي يمكن التنبؤ به من القيم المرصودة (للاطلاع على شرح، راجع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي – منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠، ص ٥٧، الحاشية ٥). وتشير القيم القريبة من الصفر إلى تقلب منخفض بينما تشير القيم الأعلى إلى تقلب أكبر.

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي – منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠.

الإطار ١٣
التقلب الضمني كمقياس لعدم اليقين

إنّ كيفية تصور المبادلات المنظّمة للسلع عدم اليقين وتقييمها له هي أمر هام بالنسبة إلى القرارات التي تُتخذ مستقبلاً بشأن الإنتاج والتجارة والاستثمارات. ويمثل التقلب الضمني توقعات السوق بشأن مدى تقلّب سعر إحدى السلع في المستقبل. وهو مستمد من أسعار عقود المشتقات، وخاصةً الخيارات، التي يجري تسعيرها على أساس تقديرات السوق للأسعار المستقبلية وكذلك عدم اليقين الذي يكتنف هذه التقديرات. فكلما كانت توقعات التُجّار متباينة عن الأسعار المستقبلية ازدادت درجات الشكوك الكامنة ومن ثمّ التقلب الضمني للسلع المعنية. (للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلاً لهذا المفهوم والمنهجية، راجع منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠ك.)

والتقلّبات الضمنية المتعلقة بالقمح والذرة وفول الصويا منذ سنة ١٩٩٠ معروضة في الشكل ألف، بينما تُعرض في الشكل باء تحركات الأسعار خلال الفترة الممتدة من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧ إلى أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠. وقد زادت تصورات الأسواق للتقلب المقدر بتقلب الأسعار الضمني زيادة مطردة، مع بلوغها ذروة حادة في سنة ٢٠٠٨. وفي أعقاب حالة الاضطراب التي سادت الأسواق في الفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٨، انخفضت التقلبات الضمنية عندما بدأت الأسواق تستقر. ومع ذلك، في منتصف سنة ٢٠١٠ تقريباً، عاد التقلب الضمني للارتفاع مرّة أخرى عندما بدأت الشكوك بشأن قدرة روسيا على الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتصدير الحبوب، التي أعقبتها شكوك مماثلة بشأن احتمالات إنتاج الذرة في الولايات المتحدة وتوقع أن يفوق الطلب على فول الصويا المعروض منه.

التقلب الضمني في أسعار القمح والذرة

الشكل ألف

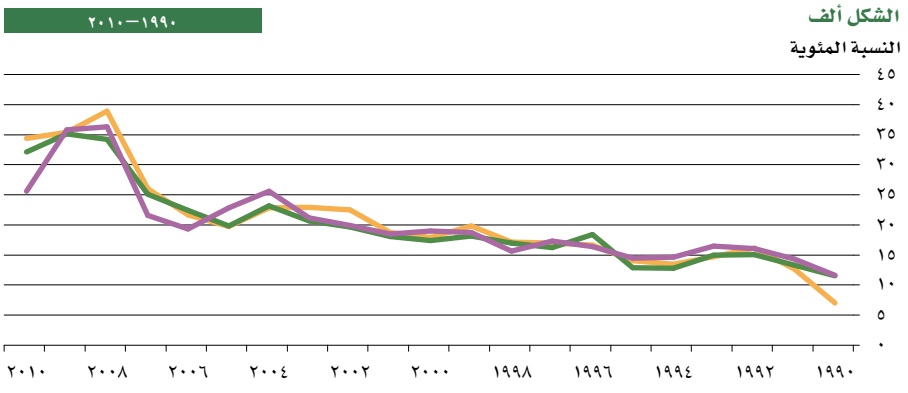

الشكل باء

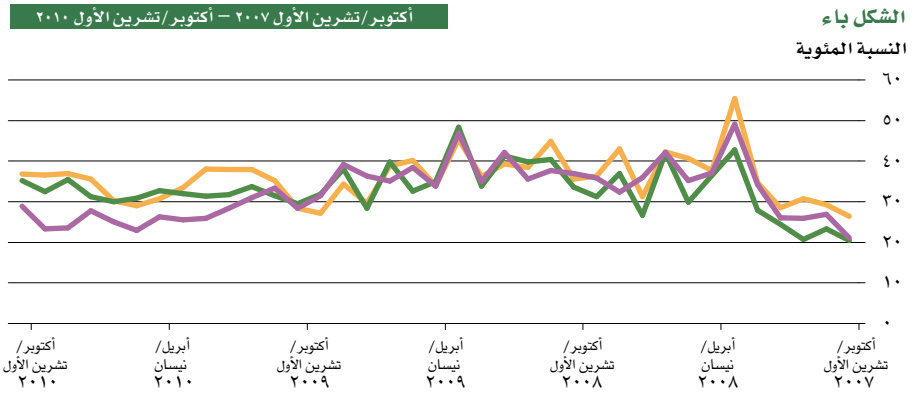

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل ٣١

الحركة المشتركة لتكاليف إنتاج الطاقة: الإيثانول من الذرة مقابل البترول من النفط الخام، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦ – أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠

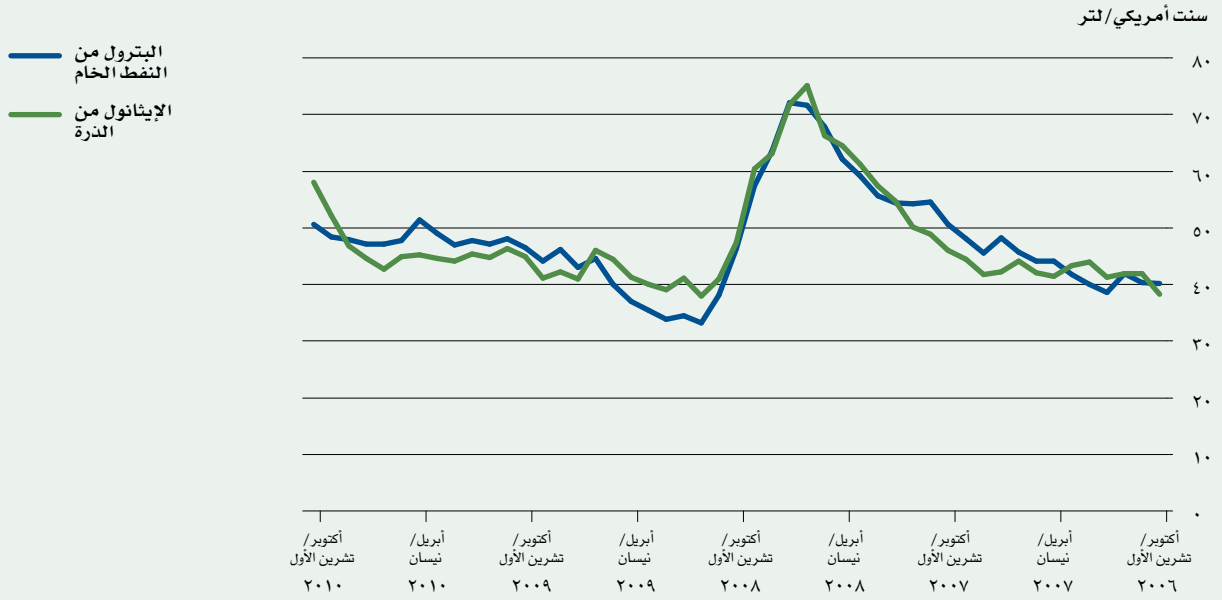

الملاحظات والمصادر: عملية حسابية لمنظمة الأغذية والزراعة باستخدام إنتاج الإيثانول، وميزانيات التكلفة البسيطة، وإحصاءات صندوق النقد الدولي بشأن أسعار السلع. والمكافئ النفطي هو سعر لتر النفط الخام معدلاً على أساس طاقة الإيثانول، زائداً تعديل التكلفة مراعاة لعامل التحويل إلى بترول. أما سعر الإيثانول المستخرج من الذرة فهو يمثل تكلفة إنتاج الإيثانول، مطروحاً منها إيرادات المنتجات المشتقّة، على أساس اللتر. والأسعار المصدرية هي أسعار نفط برنت الخام والذرة من الرتبة ٢ التي ينتجها خليج الولايات المتحدة.

زراعية، وهو أمر قد يؤدي إلى توطيد الصلة بين أسعار السلع الزراعية، لا سيما الذرة، والتطورات والظروف في الأسواق الدولية للطاقة، مما يعني ضمناً زيادة انتقال التقلبات في أسعار الطاقة إلى أسواق السلع الزراعية والغذائية. ويبيّن الشكل ٣١ العلاقة الوثيقة بين تكاليف إنتاج الإيثانول من الذرة وإنتاج البترول من النفط الخام. وهذا يعني ضمناً أيضاً وجود ارتباط وثيق في الوقت الراهن بين أسعار النفط الخام وأسعار الذرة. وعلى ضوء الشكوك الحالية التي تكتنف أسعار النفط في المستقبل وأثرها على الطلب على الوقود الحيوي وكذلك على أسواق المدخلات الزراعية (ومنها مثلاً أسواق الأسمدة والآلات والنقل)، يبدو أن القلق بشأن زيادة تقلب أسعار المواد الزراعية نتيجة لهذه المصادر الجديدة هي زيادة مبررة إلى حد ما. وعلاوة على ذلك، أدى أيضاً مؤخراً ارتفاع الأسعار الحقيقية للمحاصيل إلى ارتفاع الإنتاج في بعض المناطق التي تتسم أيضاً بدرجة أعلى من تقلب الغلات فيها، من قبيل المناطق المنتجة للحبوب المحيطة بالبحر الأسود. وقد تؤثر زيادة تقلب العرض من هذه المناطق على تقلب الأسعار بقدر ما ستنجح في زيادة حصص صادراتها في الأسواق.

وثمة عامل كان بالغ الأهمية في الآونة الأخيرة هو عدم تنسيق الاستجابات الوطنية على صعيد السياسات للتقلبات في الأسعار الدولية، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاقم تقلّب الأسعار. وقد نوقش أثر هذه السياسات في طبعة العام الماضي من هذا التقرير (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٩أ). وثمة مسألة أخرى هي دور المضاربة في تقلّب الأسواق مؤخراً؛ وقد اكتنف هذا قدر كبير من الجدل، ومن الضروري وجود مزيد من الأدلة البحثية بهذا الخصوص.

ملخص الحالة الراهنة وآفاق المستقبل للأسواق الزراعية

في أعقاب أزمة أسعار المواد الغذائية والأزمة المالية، يبدو أن الأسواق العالمية للأغذية والسلع الزراعية تتسم بارتفاع مستويات الأسعار وبزيادة عدم اليقين على حد سواء. وأثناء الأزمتين، انخفض نصيب الفرد الواحد من استهلاك الأغذية انخفاضاً هامشياً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وكذلك في أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا وأوروبا الغربية، ولكنه واصل نموه في أقاليم أخرى، وإن يكن ببطء أكبر في أوروبا الشرقية. وعلى الرغم من بعض التقلبات التي حدثت أثناء الأزمتين، زاد الإنتاج الغذائي خلال العقد الأخير في جميع

الإطار ١٤
تقلّب الأسعار وجماعتا منظمة الأغذية والزراعة الحكوميتان الدوليتان المعنيتان بالحبوب والأرزّ

لقد سلّم الاجتماع المشترك غير العادي في ما بين الدورات الذي عقدته جماعة منظمة الأغذية والزراعة الحكومية الدولية المعنية بالحبوب وجماعة منظمة الأغذية والزراعة الحكومية الدولية المعنية بالأرزّ في روما في ٢٤ سبتمبر/أيلول ٢٠١٠ بأنّ الارتفاعات غير المتوقعة في الأسعار وتقلب الأسعار غير المتوقع هما من بين التهديدات الرئيسية للأمن الغذائي. وأشارت الجماعتان إلى عدد من الأسباب الجذرية التي يجب معالجتها:

- الافتقار إلى المعلومات الموثوقة والحديثة بشأن عرض المحاصيل والطلب عليها وتوافر إمدادات متاحة للتصدير؛
- عدم كفاية شفافية الأسواق على جميع المستويات، بما في ذلك في ما يتعلق بأسواق العقود الآجلة؛
- تزايد الروابط مع الأسواق الخارجية، ولا سيما أثر "الأمولة" على أسواق العقود الآجلة؛
- التغيرات غير المتوقعة الناجمة عن حالات الأمن الغذائي الوطنية؛
- عمليات الشراء والتكديس الناجمة عن حالات الذعر.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٠ل.

الأقاليم باستثناء أوروبا الغربية، وكذلك اليابان وأوقيانوسيا. وباستثناء إقليمي أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، اللذين يمثلان موردين رئيسيين للأغذية في المستقبل، يبدو أن الإمدادات من البلدان المصدرة التقليدية تتزايد ببطء أكبر مما كانت تتزايد به في الماضي. وانخفضت الواردات الغذائية نتيجة لأزمة الأسعار وللأزمة المالية في جميع الأقاليم باستثناء إقليم آسيا وإقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

ويبدو أن أسعار السلع قد استقرت عند مستوى أعلى ومن المتوقع أن تبقى عند مستويات أعلى من المستويات التي كانت عليها في الفترة التي سبقت الأزمة بينما ظلت الأسواق شديدة التقلب. وتتزايد بالنسبة لواضعي السياسات على نطاق العالم إشكالية تقلب الأسواق وآثاره المحتملة على الأمن الغذائي. وفي ظل تزايد عدم اليقين، ستكون الاستجابات للحالة الراهنة على صعيد السياسات عاملاً محدداً بالغ الأهمية للتطورات التي تحدث مستقبلاً في الأسواق وانعكاساتها المحتملة على الأمن الغذائي.

الاستنتاجات

لقد أدت أزمة أسعار المواد الغذائية في العالم، التي أعقبتها الأزمة المالية والانكماش الاقتصادي على مستوى العالم ككلّ، إلى دفع عدد ناقصي التغذية في العالم إلى مستويات غير مسبوقة في سنتي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. وتشير التقديرات إلى أن عدد ناقصي التغذية انخفض في سنة ٢٠١٠، عندما انخفضت أسعار الأغذية من مستويات الذروة التي كانت قد بلغتها وعندما بدأت الأحوال الاقتصادية العالمية تتحسن. ومع ذلك، تظلّ مستويات نقص التغذية مرتفعة بالمقاييس التاريخية، وما زال القلق بشأن الاقتصاد العالمي وكذلك بشأن الزراعة العالمية يحتل مركز الصدارة في جدول الأعمال الدولي بشأن السياسات. وفي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠، أشار صندوق النقد الدولي إلى أن "انتعاش الاقتصاد الكلي يمضي قُدماً بوجه عام على النحو المتوقع، وإن كانت مخاطر حدوث هبوط ما زالت مرتفعة" (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٠ب، ص ١). وفي الوقت ذاته، أدى الارتفاع المفاجئ في أسعار الحبوب اعتباراً من يونيو/حزيران حتى أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠ إلى إثارة المخاوف من حدوث أزمة جديدة بشأن أسعار المواد الغذائية.

وأياً كانت الاحتمالات المتوقعة في الأجل القصير بالنسبة إلى الاقتصاد والزراعة والأمن الغذائي في العالم، يبدو أن عدداً من الدروس المستفادة ذات الانعكاسات الطويلة الأجل قد انبثق أو قد تأكد نتيجة للتطورات التي شهدتها السنوات القليلة الماضية.

وقد وفّرت تجربتا أزمة أسعار المواد الغذائية والأزمة المالية تذكرةً حادة بقابلية الأمن الغذائي العالمي للتأثر بالصدمات التي تحدث في النظام الغذائي العالمي وفي الاقتصاد العالمي وأظهرت السرعة التي يمكن أن يتدهور بها مستوى غير مقبول أصلاً لانعدام الأمن الغذائي في العالم في مواجهة هذه الأحداث. وقد أبرز هذا أهمية وجود شبكات أمان ملائمة وبرامج اجتماعية ملائمة لحماية عديمي الأمن الغذائي من الأثر الفوري لصدمات من هذا القبيل، وكذلك الحاجة الماسة والعاجلة إلى تعزيز القدرة الإنتاجية للبلدان النامية وإلى تحسين قدرتها على الصمود في مواجهة الصدمات.

وقد سلطت أزمة أسعار المواد الغذائية الضوء على سلسلة من المسائل التي تدعو إلى القلق والمقتصرة على قطاع الزراعة والأسواق الزراعية. فأولاً، تشير أحدث إسقاطات منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أنه، على الرغم من انخفاض الأسعار الدولية بسرعة إلى حد ما قياساً بمستويات الذروة التي كانت قد بلغتها أثناء أزمة أسعار المواد الغذائية العالمية، فإنها تظل أعلى مما كانت عليه قبل الأزمة ويبدو أن الأسعار الأعلى للمواد الغذائية ستبقى كذلك. وتواجه الزراعة ارتفاع تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الطلب من البلدان التي تنمو بسرعة في الأقاليم النامية وإلى زيادة إنتاج الوقود الحيوي. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تزيد الأسعار خلال العقد المقبل وأن تظل عند مستويات أعلى، في المتوسط، من المستويات التي كانت قد بلغتها في العقد المنصرم. وثمة اعتراف واسع النطاق الآن بالحاجة إلى زيادة الاستثمارات في الزراعة زيادة كبيرة من أجل توليد زيادات في الإنتاجية قابلة للاستدامة من الناحية البيئية ومن أجل التوسع في الإنتاج، مع زيادة مساهمة الزراعة في النمو الاقتصادي وفي التخفيف من وطأة الفقر في الوقت نفسه.

وثمة مسألة أخرى تدعو إلى القلق هي الاضطراب الذي حدث مؤخراً في الأسواق الزراعية الدولية وخطر زيادة تقلب الأسعار. ولقد كان تقلب الأسعار دوماً سمة من سمات الأسواق الزراعية؛ ولكن ثمة عدداً من الاتجاهات يبدو أنه يُبرز هذه الظاهرة. فتغير المناخ ربما كان يفضي إلى زيادة وتيرة الظواهر الجوية المتطرفة وإلى ما ينجم عن ذلك من خطر تعرُّض الأسواق الزراعية لصدمات. كذلك فإن زيادة إنتاج الوقود الحيوي باستخدام سلع زراعية سيجعل الأسواق الزراعية أكثر اعتماداً على التطورات التي تحدث في أسواق الطاقة العالمية.

وثمة تهديد محدد "من فعل الإنسان" يُحدق باستقرار الأسواق ويتمثل في عدم تنسيق الاستجابات الوطنية على صعيد السياسات لارتفاع أسعار الأغذية. وبالنظر إلى أن هذه التدابير نابعة حصرياً من القلق بشأن الأمن الغذائي المحلي، مع إيلاء اعتبار محدود لتأثيراتها على الشركاء التجاريين، فإنها قد تؤدي إلى تفاقم تقلُّب الأسواق الدولية وإلى تعريض الأمن الغذائي العالمي للخطر.

وبالنظر إلى أهمية الأسواق الدولية للسلع الغذائية بالنسبة للأمن الغذائي العالمي وللجهود العالمية الرامية إلى الحد من الفقر، ثمة حاجة إلى معالجة قضايا الحوكمة في الأسواق الزراعية العالمية وذلك بهدف التصدي لمشكلة تقلب الأسعار وتجنب الاستجابات على صعيد السياسات المتمثلة في "إفقار الجار" التي تأتي بنتيجة عكسية. وتشمل الخطوات الضرورية تحسين تنظيم الأسواق وزيادة شفافيتها، ووجود إحصاءات محسّنة وحسنة التوقيت عن أسواق السلع الغذائية، وإيجاد مستوى ملائم من مخزونات الطوارئ، وتوفير شبكات أمان تفي بالغرض وملائمة. ولقد أبرزت أزمة أسعار المواد الغذائية والأزمة المالية اللتان حدثتا مؤخراً، والاستجابات غير المنسقة على صعيد السياسات، والمخاوف المستمرة بشأن اضطراب الأسواق العالمية للأغذية، الحاجة الماسة إلى اتخاذ إجراءات مناسبة من جانب المجتمع الدولي.